

# الأولوية في الحوار الوطني

## لترسيخ الاستقرار وحماية أمن المجتمع

تعديل الدستور ليس موضوعاً للحوار ولكنه يأتي نتيجة له  
سرور يطرح رؤيته لأبعاد الحوار الوطني:

**ضمان ممارسة حرية الرأي من خلال القنوات الشرعية**

**التركيز على الدور الجديد للدولة في نظام اقتصاديات السوق**

**مواجهة مشكلة البطالة وتوفير فرص عمل حقيقية للشباب**

**لابد من الابتعاد عن النزعة الحزبية الضيقة في الحوار**

أكد الدكتور أحمد فتحي سرور رئيس مجلس الشعب، وعضو المكتب السياسي للحزب الوطني أن توجيهات الرئيس حسني مبارك في اجتماعه مع المكتب السياسي للحزب أكدت أن الأولوية في الحوار الوطني - الذي دعا إليه الرئيس - لترسيخ الاستقرار ومواجهة كل ما يهدد أمن المجتمع، وأن التصدي للارهاب لابد أن يتم دون تجاوز للدستور أو القوانين، وهو الأمر الذي يتفق مع النظام الديمقراطي الذي يطبق في مصر باعتبارها دولة تقوم على سيادة القانون.

وقال الدكتور سرور: ان أى تعديل فى الدستور أو بعض القوانين المعمول بها لا يكون فى حد ذاته موضوع الحوار، لكنه يأتى ثمرة أو نتيجة للحوار، لأن الدستور والقانون ماهو إلا تعبير عن آمال الوطن ومصالحه، وعندما ينتهى الحوار الى تحديد هدفه يسهل ترجمة هذه الآمال وهذه المصالح فى نصوص جديدة أو اجراءات جديدة، وقد تكون هذه النصوص دستورية أو تشريعية.

واضاف الدكتور سرور - فى تصريحات ألقى بها لوكالة أنباء الشرق الأوسط - ان الرئيس مبارك أكد اجراء الحوار الوطنى فى اطار الشرعية الدستورية بما يعنى ضمان ممارسة حرية الرأى والتعبير من خلال القنوات الشرعية.

وقال رئيس مجلس الشعب: ان هناك إطارا واحدا يضم الحوار هو المصلحة العليا سواء فى المجال الداخلى، أو المجال الاقليمى، أو المجال الدولى، وانه فى ظل الرغبة الأكيدة فى التفاهم والوصول الى حلول يتفق عليها الجميع أو الاغلبية على الأقل، فانه يتحتم الوصول الى الوفاق الوطنى رغم اختلاف الأساليب نحو تحقيق آمال الوطن ومصالحه. وأكد الدكتور سرور انه فى المجال الإقتصادى لابد من التركيز على الدور الجديد للدولة فى نظام اقتصاديات السوق، وكيفية الموازنة بين التنمية وتحقيق العدالة الاجتماعية والتخطيط الجيد للانتقال بمنصر من مرحلة التنمية الى مرحلة النمو الفعلى، وإشاعة المناخ المشجع للاستثمار، ومواجهة مشكلة البطالة، وتوفير فرض عمل حقيقية للشباب. وأشار الى ان هناك أسس عامة يجب أن تحكم الحوار، وفى مقدمتها الابتعاد عن كل الأساليب التى تشوه الحوار، والتجرد عن النزعة الحزبية الضيقة، والرغبة فى الوصول الى مكاسب سياسية حزبية.

وحول موضوعات الحوار أكد الدكتور سرور - فى تصريحاته - ان تقييم تجربة التعددية الحزبية بايجابياتها وسلبياتها سوف تناقش خلال الحوار، الى جانب قانون الأحزاب الذى سيجيب الحوار حوله عن الأسئلة المطروحة حول حرية تكوين الأحزاب، وحول ممارسة أدائها.

وقال: اننا ننتظر توعية شاملة للجماهير للتفرقة بين الداء والمسكنات.. بين الطريق الصحيح وبين الطريق المعوج، مشيراً الى ان الحزب الوطنى يتحمل إرث ممارسات خاطئة فى عصور سابقة خاصة انه لم يلجأ الى أسلوب التسكين فى علاج المشاكل لاكتساب الرضا السريع للجماهير، ولكنه يسعى الى ايجاد حلول جذرية.

وقال: إن توجيهات الرئيس مبارك تؤكد أهمية دور الحزب الوطنى فى

مواجهة المعادلة الصعبة لتعميق التطور السياسى والديمقراطى، واقامة البنية الأساسية للاقتصاد المصرى بجانب العمل على تعميق التطبيق الديمقراطى على اعتبار أن هذه الأهداف تمثل الأهداف القومية لشعب مصر.

وقال الدكتور سرور: ان مستقبل الديمقراطية فى مصر ينبىء بالخير، ولكن تبقى مشكلة السلبية واللامبالاة، وعدم الموضوعية التى يلجأ اليها بعض اصحاب الرأى، مشيراً الى ان الممارسة الديمقراطية هى ممارسة رفيعة المستوى، وتتم فى أبهى صورة، حيث أن الفرصة سانحة لكل رأى فى ابداء وجهة نظره بحرية كاملة □